العدد (2180) السنة الثامنة - الأثنين (4) تموز 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

أوساط برلمانية تطالب بإنشاء شركة النفط الوطنية

مختصون: الاقتصاد الوطني يعاني من أزمة إدارية أثرت عليه

□ بغداد- البصرة/ متابعة المدى الاقتصادي

فيما أكد بصريون أن الاقتصاد العراقي يعاني من أزمة إدارية حادة ساهمت بتراجعه عن السابق.

اعترضت لجنة الطاقة والنفط البرلمانية على تصريح وزير النفط عبد الكريم لعيبي الذي أكد عدم ضرورة إنشاء شركة النفط الوطنية.

وقال رئيس اتحاد رجال الأعمال العراقيين في البصرة صبيح حبيب الهاشمي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن الوضع الاقتصادي في العراق لاينسجم مع موارد وخيرات العراق وهو ليس الوضع المطلوب".

وأوضح أن الاقتصاد العراقي يعاني من أزمة حقيقية تتمثل بسوء إدارة الملف الاقتصادي في العراق، خصوصا ان الحكومة العراقية أبعد ما تكون عن معادلة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب".

وأضاف الهاشمي أن اغلب الشؤون الاقتصادية في البلاد والمؤسسات واللجان المختصة تدار من قبل أشخاص هم ليسوا من ذوي الاختصاص، الأمر الذي انعكس سلبا على واقع الاقتصاد العراقي بشكل عام".

ولفت إلى أن الاقتصاد العراقي اتخذ خطوات ايجابية من خلال فتح الأبواب أمام القطاع الخاص ولكن ومع شديد الأسف رافق هذه الخطوات عدد من السلبيات أبرزها الإدارة السيئة والعشوائية في العمل الأمر الذي سمح بدخول العديد من الطارئين على مهنة التجارة".

وبين أن التاجر العراقي بعد عام ٢٠٠٣ تجاوز عدة ثوابت مهمة أبرزها السمعة والماركة التجارية والزبون، الأمر الذي سمح بدخول البضائع الرديئة بهدف تحقيق الأرباح حتى وان كان على حساب مصلحة البلد والمواطن".

وشدد على ضرورة تفعيل قانون حماية المستهلك والمنتج في محاولة للحد من ظاهرة استيراد البضائع العشوائية من خلال مراقبة التاجر والمنتج وتفعيل السيطرة والتقييس والضريبة.

من جانبه أكد رئيس اتحاد الصناعات العراقية في البصرة ماجد رشك عبد الله ان كثيرا من الصناعات والمعامل الصناعية توقفت بالكامل بسبب انعدام الدعم من جهة والاستيراد العشوائي من جهة أخرى.

ويقول عبد الله لـ(آكانيوز) ان "محافظة البصرة شهدت خلال السنوات الماضية توقف العديد من المصانع الحكومية والأهلية بسبب غياب الدعم الحكومي وكذلك الاستيراد العشوائي".

وأوضح أن "الواقع الاقتصادي تراجع كثيرا في محافظة البصرة بسبب سوء الإدارة الذي أدى الى توقف العشرات من المشاريع الصناعية التي كانت تجعل المحافظة في مصاف المدن الصناعية المنتجة".

وشدد عبد الله على ضرورة إعادة نشاط المصانع الحكومية الكبيرة في محافظة البصرة وكذلك دعم القطاع المحلي الخاص وحماية منتجاته من آفة الاستيراد العشوائي.

يذكر أن محافظة البصرة، تنتشر فيها ستة مصانع كبيرة تعود إلى وزارة الصناعة والمعادن أهمها الأسمدة الكيماوية والحديد والصلب والورق والبتروكيمياويات، وبعض تلك المصانع متوقف عن الإنتاج منذ سنوات وبعضها الآخر يعمل بأقل من نصف طاقته الإنتاجية.

وقامت الحكومة المحلية خلال العام الحالي بنقل المئات من عمال وموظفي بعض تلك المصانع للعمل في مؤسسات حكومية أخرى، في محاولة للحد من ظاهرة البطالة المقنعة التي تواجهها المصانع الحكومية منذ عام ٢٠٠٣.

في غضون ذلك اعترضت لجنة الطاقة والنفط البرلمانية على تصريح وزير النفط عبد الكريم لعيبي الذي أكد عدم ضرورة إنشاء شركة النفط الوطنية.ويذكر أن وزير النفط قد صرح ان تأسيس شركة وطنية لإدارة قطاع الطاقة في الدولة العضو في أوبك ليس أمرا ضرورياً وقد يتداخل مع عمل وزارة النفط.

وقال عضو لجنة الطاقة والنفط البرلمانية علي الفياض بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء) : كل شيء ولهُ أبعاده المستقبلية والحالية لذلك فمن الضروري إنشاء الشركة الوطنية النفطية لكونها ستحمي حقوق الشعب العراقي وتحافظ على كيفية التصرف بالثروة الوطنية بشكلها السليم المبني على المهنية والتخصصية،وكذلك لتوسيع دائرة الإنجاز الذي يخدم مصلحة العراق.

وأضاف الفياض : عندما تكون هناك لجنة اتحاد نفطية معنى ذلك أن ثروة البلد بيد خبراء ومختصين، داعياً إلى احتواء هذه العقول الشفافة التي تعمل في شتى مجالات الاستثمار.

وقد كان مجلس الوزراء وافق في ٢٠٠٩ على مشروع قانون لإنشاء شركة وطنية للنفط لكن التشريع واجه صعوبات وسط اضطرابات سياسية .

إلى ذلك و صلت إلى ميناء ابوفلوس التجاري حمولة جديدة ، هي الثانية ، من المعدات النفطية العائدة إلى شركة نفط الجنوب ، فيما استقبل ثلاث بواخر تجارية محملة بالاسمنت والحاويات.

و ذكر بيان للشركة العامة لموانئ العراق ان ميناء ابوفلوس التجاري جنوب شرق البصرة استقبل حمولة جديدة من المعدات النفطية العائدة الى شركة نفط الجنوب ضمن جولة التراخيص النفطية ووصلت المعدات المحملة على ظهر مقطورة من الساحبة البحرانية SEA FURTY قادمة من دولة الإمارات يذكر ان الحمولة المذكورة هي الثانية التي تصل الميناء بعد حمولة الأنابيب التي وصلت السادس عشر من الشهر الماضي .

و أشار البيان إلى أن المشاريع الهندسية في وزارة النقل باشرت العمل في السطحة الحديدية لرصيفي ٢-٣ المرحلة الثالثة في ابوفلوس ويبلغ طول الرصيف الواحد ١٧٦م وتقوم شركة سما البصرة بتنفيذ المشروع وبمدة ٢٤ شهرا.

وأوضح البيان :ان الميناء استقبل ثلاث بواخر تجارية محملة بالاسمنت والحاويات فقد رست على الرصيف ٣ الباخرة الكورية الجنسية فكتوريا محملة ١٠١ حاوية وعلى الرصيف ٢ رست الإيرانية الجنسية تورهان بحمولة ٦٥٠ طن اسمنت واامير اكبر علي بحمولة ١٦٥٠ طن اسمنت .

من جانبه قال وكيل وزارة النفط معتصم أكرم ان صادرات النفط العراقي خلال شهر حزيران/ يونيو الماضي الى الأسواق العالمية بلغت أكثر من ٦٧مليون برميل نفط.

وأضاف اكرم لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) انه وفقاً للإحصائيات التي وصلت إلى وزارة النفط، فان صادرات النفط العراقي خلال الشهر الماضي إلى الأسواق الدولية بلغت مليونين و٢٤٥ ألف برميل نفط يومياً .

وبيّن ان مجمل الصادرات العراقية خلال الشهر الماضي بلغ ٦٧مليوناً و٣٥٠ ألف برميل" من دون الإشارة الى أسعار بيع النفط خلال العراقي خلال الشهر الماضي.

وكانت وزارة النفط قد أشارت على موقعها الالكتروني الخاص بها الى انه تم تصدير ٦٩مليون برميل نفط في شهر حزيران/يونيو الماضي إلى الأسواق العالمية، وان عائدات تلك الصادرات بلغت ٧ مليارات و٤٧٠ مليون دولار أميركي.

وأشار مصدر إعلامي في وزارة النفط الى ان كميات النفط المصدرة للخارج، تم تصديرها من حقول نفط البصرة وكركوك، بالشكل الآتي: ٥٣,٥ مليون برميل من حقوق البصرة، وبلغت قيمتها ٥,٧٩٣ مليار دولار أميركي، و١٥,٥مليون برميل نفط من حقوق كركوك بقيمة ١,٦٧٧ مليار دولار أميركي".

وأضاف ان "معدل سعر النفط العراقي الذي تم تصديره وبيعه في الأسواق العالمية بلغ ١٠٨,٢٦١ دولاراً للبرميل الواحد".

ويصدر العراق حالياً أكثر من مليوني برميل نفط يومياً، فيما تبذل وزارة النفط مساعيها عبر إعادة تأهيل حقولها ومؤسساتها النفطية، واكتشاف حقول نفطية جديدة، الى رفع صادراتها من النفط خلال السنوات المقبلة لتصل الى ١٢ مليون برميل يومياً.

اقتصادي: ارتفاع أسعار المواد الغذائية خلال رمضان

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

رجح الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون ارتفاع أسعار المواد الغذائية خلال شهر رمضان المبارك بسبب الطلب المتزايد عليها، مشيرا الى عدم قدرة الحكومة على اتخاذ إجراءات للحد من هذا الارتفاع.

وقال انطون لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء) اليوم الثلاثاء : ان أسعار المواد الغذائية سوف ترتفع وخاصة في شهر رمضان المبارك، بسبب تزايد الطلب على شراء المواد، ولا أعتقد أن الحكومة لديها القدرة لتتخذ إجراءات للحد من ارتفاع الأسعار لأنه سوق مفتوح وله اقتصاد معين .

ودعا الحكومة الى تسهيل إدخال المواد الغذائية الخاضعة للمواصفات العالمية والتقييس والسيطرة النوعية لوقف الارتفاع في أسعار المعروض.

وأوضح أن البنك المركزي استطاع أن يوقف التضخم النقدي الكبير في السوق العراقية فأصبح التضخم والزيادات في الأسعار طفيفة ومتوازنة قياسا مع دول العالم .

في غضون ذلك باشرت الشركة العامة لتصنيع الحبوب بإنتاج الطحين الصفر المخصص لغرض توزيعه على العوائل العراقية خلال شهر رمضان المبارك.

وقال مدير عام الشركة رياض فاخر الهاشمي بحسب بيان حصلت (الوكالة الإخبارية للأنباء) على نسخة منه

إن الشركة قامت بتهيئة مطاحنها الحكومية وعدد من المطاحن الأهلية لإنتاج وتجهيز مادة الطحين الصفر المقرر توزيعه خلال الشهر الكريم وبواقع خمسة كيلو غرام لكل عائلة.

وبين ان هذا الإجراء يأتي في سياق استعدادات الشركة خلال الشهر الفضيل حيث شكلت الشركة غرفة عمليات خاصة لتنفيذ هذه الحملة والتي من المقرر انجازها خلال فترة لاتتعدى ثلاثين يوما والتي من المؤمل أن تجهز كافة العوائل بالطحين الصفر قبل حلول شهر رمضان المبارك.

الى ذلك طالب النائب عزيز شريف المياحي بالتحقيق في قيام وزارة التجارة بتكرير زيت اولين النخيل الفاسد وتحويله الى صابون ، متسائلا عن دواعي قيامها بذلك بدلا من إعادته الى التاجر .

وقال بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) : انه سبق وأن حذرنا الجهات المعنية في وزارة التجارة قبل أيام من مغبة التصرف بزيت أولين النخيل الفاسد بعد أن علمنا بأن الوزارة قد أرسلت الزيت الى الشركة العامة للزيوت النباتية لإعادة تكريره .

وقد ردت الوزارة بأن الهدف من عملية التكرير هو تحويل الزيت الى صابون ، وذكرت انها لم تسلم التجار ثمن الزيت الى يومنا هذا .

وأضاف المياحي : ان هذا التصرف يثير الشكوك لأن هذا النوع من الزيت كان قد تم رفضه من قبل المفتش العام في وزارة التجارة منذ عام ٢٠٠٩ . وبين انه كان يفترض بالوزارة ان تتلف الزيت مباشرة وفق الشروط الجزائية في العقد أو إعادته الى التاجر ، فمن الناحية القانونية ليس من حق الوزارة ان تتسلم الزيت وتحوله الى صابون لأنها بهذا التصرف ستتيح للتاجر ان يطالب بثمنه .

وأوضح ان الوزارة ارتكبت خطأً فادحا وسنقوم بتشكيل لجنة تحقيقية للوقوف على ملابسات هذه القضية ، متسائلا عن سبب صرف الوزارة مبالغ لإعادة تكرير هذا الزيت وما الفقرة القانونية التي أتاحت لها ذلك .

وتابع المياحي: إننا نحمل الوزارة المسؤولية الكاملة عن صرف أي مبلغ على هذا الزيت الفاسد وسننتظر نتائج التحقيق ، وإذا ثبت لدينا ان التاجر قد تسلم ثمن الزيت او جزءا منه فهنا ستكون الطامة الكبرى.

الإسكان تضع آليات لحل أزمة السكن خلال خمس سنوات

□ بغداد / وكالات

أعلنت وزارة الإعمار والإسكان عن وضع آليات لحل مشكلة السكن في العراق، مؤكدة أن الأزمة ستحل خلال خمس سنوات في حال طبقت تلك الآليات بشكل صحيح.

وقال وزير الأعمار والإسكان محمد صاحب الدراجي لـ"السومرية نيوز"، إن هيئة الإسكان الوطني التي تترأسها وزارة الإعمار وضعت آليات لحل مشكلة السكن في العراق خلال الفترة المقبلة ، مبينا أن هذه الآليات شملت زيادة المخصصات المالية لوزارة الإعمار لبناء مجمعات سكنية إضافية، إضافة إلى تشجيع وتسهيل الاستثمار الأجنبي لبناء الوحدات السكنية، والمضي قدما في مشروع بناء الوحدات السكنية الاقتصادية، والتي توزع مجانا للأسر الفقيرة ويجب أن يخصص لها مليارا دينار" .

وأضاف الدراجي أن الآليات الأخرى تشمل أيضا قيام الوزارات ببناء وحدات سكنية لموظفيها، إضافة إلى زيادة رأس مال صندوق الإسكان، وقيام الشركات النفطية العالمية التي تستثمر في العراق ببناء مجمعات سكنية في العراق، فضلا عن تهيئة وزارة البلديات والدوائر التابعة لها البنى التحتية لإنشاء مجمعات سكنية".

وأشار الدراجي الى ان الآليات التي تم وضعها من قبل الحكومة والبرلمان لن تقضي نهائيا على أزمة السكن في العراق فحسب، وإنما ستخفض أسعار الوحدات السكنية بشكل عام في العراق". ولفت الدراجي إلى أن "العراق يحتاج إلى مليونين و٥٠٠ ألف وحدة سكنية لحل أزمة السكن"، مشيرا إلى أن "خمس سنوات تكفي لحل هذه الأزمة، في حال تم تطبيق مشروع المليون وحدة سكنية التي تقوم هيئة الاستثمار الوطني بإنشائها بشكل صحيح".

وكان مجلس الوزراء أعلن عام ٢٠٠٧ عن تشكيل لجنة عليا لمشروع الإسكان الوطني برئاسة وزير الإعمار والإسكان وعضوية وكلاء كل من وزير المالية والتخطيط والبلديات والأشغال ووكيل أمانة بغداد، بهدف احتواء أزمة السكن المتفاقمة في العراق، بإقامة وحدات سكنية ببناء عمودي لتوزيعها على أصحاب الدخل المتوسط ودون المتوسط.

وأقر البرلمان في تشرين الأول من عام ٢٠٠٦ قانون الاستثمار رقم ١٣، الذي قيل عنه في حينه، أنه سيفتح الأبواب على مصراعيها أمام الاستثمار الأجنبي، بسبب تقديمه الكثير من التسهيلات للمستثمرين الأجانب، وعلى الرغم من أن القانون ساوى بين المستثمر العراقي والأجنبي في كل الامتيازات، إلا أنه لم يمنح المستثمر الأجنبي حق تملك العقار الخاص بالمشروع، واستبدله بإعطائه حق استئجار الأرض لمدة ٥٠ سنة قابلة للتجديد، وفقاً للفقرة ١١ من قانون الاستثمار.

خبراء: نحتاج لخبرة الموظف القديم لكن الشباب أحوج للعمل

□ بغداد / وكالات

اختلف اقتصاديون بشأن إحالة الموظفين القدامى الى التقاعد ، فقد رأى بعضهم ضرورة إبقاء أصحاب الخدمة الطويلة لخبرتهم ،بالمقابل هناك من دعا الى إفساح المجال الى الشباب لتقليل نسبة البطالة التي تشهدها البلاد ، فيما اقترح خبير ان يتم فتح دوائر استشارية تضم المتقاعدين لتدريب العقول الفتية في إدارة العمل. و دعت الخبيرة الاقتصادية اكرام عبد العزيز بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء) الى أهمية إبقاء أصحاب الخبرة والخدمة الطويلة في الوظيفة على الرغم من وجود فئات عاطلة عن العمل تحمل صفات تؤهلهم في شتى المجالات.

وقالت عبد العزيز: إن الحياة في جميع مجالاتها تتكون من هرم مقلوب لذلك يمكن الاعتماد على فئة الشباب ولكن بالحجم القليل الذي سيكتسبونه بالخبرة من الموظفين القدامى، مشيرة الى ان العراق مازال يحتاج الى الكفاءات العالية التي تقود. وأضافت عبد العزيز أن هناك بعض المؤسسات لها أنظمتها وتعليماتها الخاصة بها فتدار هذه بأيد بارعة للحيلولة دون وصول أصحاب الخبرة والكفاءة والمتخصصين إلى الهرم ومراكز صنع القرار، مما يؤدي إلى إبعاد هذه المؤسسات عن الرقي والتطور والتقدم ومواكبة العصر ، واصفة هذا الأمر بـ(المقلق) والملفت للنظر لما له من تأثير على واحدة من مقومات عجلة التنمية والتقدم والازدهار المتمثلة بالعنصر البشري. ويذكر ان نسبة البطالة في صفوف الكفاءات العراقية من أعلى المعدلات في العالم، كما أن العديد من الكفاءات العلمية والأكاديمية العراقية إن لم يكونوا في صفوف العاطلين فإنهم يعملون في غير تخصصاتهم .

ودعا الموظف رياض احمد الى ضرورة تقسيم ذوي الخبرات على المجالات التي يعمل بها كل شخص فأنا أرى ليس من المهم ان يبقى الأستاذ الجامعي أكثر من العمر الذي يسمح بان يزاول مهنته وبحجة انه يمتلك خزينا من المعلومات ، في حين ان أكثر خريجي الدراسات العليا بحاجة الى هذه الوظيفة أكثر منه. مؤكداً على ان المجال التعليمي يحتاج الى ذوي الكفاءات العالية من الأعمار القليلة لما يحملونه من طاقة وقدرة على السيطرة بإيصال المعلومة لأذهان الطلبة كون العمر متقاربا،مستدركا انا لا انفي ان بعض الدوائر بحاجة الى من اصبح يمتلك خبرة مع فترة زمنية طويلة لكون هذه العقول ستستغل للاستشارة والمراجعة في تكملة الواجبات التي يكلف بها أصحاب الفئات العمرية الصغيرة.

نشرة الأسعار

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٢٥٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٥٠٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠